20020414-0002-R

AL HAYAT

الحياة

الحياة عقيدة وجهاد

١٠٠٠ ليرة

طبعة بيروت

٢٤ صفحة

صفر ١٤٢٣هـ/ العدد ١٤٢٦٩

YAT SUNDAY 14 APRIL 2002 ISSUE NO 14269

daralhayat.com

جريمة جديدة بعد مجازر جنين:

محاولة لنفي جثث الشهداء إلى "مقبرة الأرقام"

□ رام الله - سائدة حمد

■ مضت أربعة ايام على اعلان قوات الاحتلال الاسرائيلي سيطرتها الكاملة على مخيم جنين الذي شهد مجازر رهيبة وفقا لافادات الناجين. لكن الوضع بعد ١١ يوماً من الاحتلال مازال على حاله: حظر تجول صارم مفروض على مئات المواطنين المحرومين من الكهرباء والماء، والذين باتوا يستنشقون رائحة الموت من تحت ركام منازلهم. وفي الخارج، مازال ممثلو وسائل الاعلام وطواقم المؤسسات الانسانية يلتفون حوله بانتظار السماح لهم بتوثيق ما جرى. والتطور الوحيد الذي طرأ على المشهد المأسوي هو ما تمكنت مؤسسة «عدالة» الحقوقية الفلسطينية داخل «الخط الاخضر» من استصداره من المحكمة الاسرائيلية العليا: أمر احترازي يلزم الجيش الاسرائيلي بوقف عمليات نقل الشهداء ودفنهم في مقابر جماعية، الى ان تنظر في التماس المؤسسة اليوم بفتح المخيم امام المحاصر والسماح للجنة الدولية للصليب الاحمر وجمعية الهلال الاحمر بنقل الجثث الى المستشفيات ليجري التعرف الى أصحابها من ذويهم ودفنهم بطريقة تليق بهم.

المحامي جميل دكور الذي قدم الالتماس قال ان هذه الخطوة تلت تأكيدات شهود تفيد أن الجيش يدفن الشهداء في مقابر جماعية وينقل عشرات الجثث في مقطورات تبريد، وصلت الى «مقبرة الأرقام» في غور الاردن، التي اقامتها اسرائيل لدفن مئات من المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الذين سقطوا طيلة السنوات الماضية. واكد دكور لـ«الحياة» ان قرار المحكمة اتخذ بعد ساعات فقط على سماح حاخام الجيش الجنرال اسرائيل ويز للجنود بمواصلة دفن الشهداء في يوم «السبت» المقدس عند اليهود، لأن «إبقاء الجثث يشكل خطراً على حياة الجنود».

التتمة في الصفحة (٦)

محاولة لنفي جثث الشهداء

تتمة الصفحة الاولى

ومنذ سنوات طويلة ترفض السلطات الاسرائيلية السماح لأي جهة بالوصول الى ما يسمى «مقبرة الارقام»، حيث شواهد القبور تحمل ارقاماً سرية لشهداء، سقطت غالبيتهم على الحدود اللبنانية - الفلسطينية او الاردنية - الفلسطينية اثناء محاولات تسلل. واكد فلسطينيون انهم شاهدوا شاحنتين خرجتا من مشارف مخيم جنين باتجاه شارع حيفا، كما اكد مزارعون في منطقة غور الاردن انهم رصدوهما في هذا الموقع، فيما اعترفت اسرائيل بوجود ما لا يقل عن ٢٠٠ شهيد. وعزز هذا الاعتراف مخاوف الفلسطينيين من أن نقل الشهداء يستهدف اخفاء حجم المجازر التي تركزت في احياء الطوباسين والدمج والساحة، حيث حشد الجيش مزيداً من قواته في محيطها لمنع وصول أي كائن. وذكر دكور ان الالتماس يسعى الى منع وصول الجثث الى «مقبرة الارقام»، ما يشكل اساساً قوياً لفتح ملفات جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش في المخيم. وتابع ان مؤسسته قدمت ثلاثة التماسات الاسبوع الماضي، رفضتها المحكمة العليا الاسرائيلية، لكن الردود التي قدمها الجيش للمحكمة في شأن الالتماسات تشكل «اعترافات موثقة ومكتوبة» بهدم الجيش منازل فوق رؤوس اصحابها المدنيين باستخدام طائرات هليكوبتر وأخرى من طراز «اف ١٦»، بالاضافة الى اعترافات تشكل قاعدة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم، ضباطاً ومسؤولين عسكريين، الى محكمة العدل الدولية.

واظهر رد فعل الوزير الاسرائيلي المتطرف افيغدور ليبرمان على قرار المحكمة العليا، حجم المخاوف الاسرائيلية من كشف تفاصيل مأساة المخيم، اذ طالب ليبرمان بـ«إقالة» رئيس المحكمة. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عنه قوله ان القاضي «بسماحه بعدم نقل (جثث) الفلسطينيين ودفنهم، يقف الى جانب اعداء اسرائيل».

أما رئيس الوزراء ارييل شارون الذي تابع عن قرب عمليات الجيش داخل المخيم، فحاول تبرير الحجم الهائل للضحايا، وقال في مقابلة مع شبكة «سي. ان. ان»: «اعتقد ان أي حكومة، بما في ذلك الحكومة الاميركية، ما كانت لتدخل مثل هذا المكان. واجهنا معركة قاسية جداً ولا بد من سقوط ضحايا مدنيين في منطقة مأهولة كهذه».

وفي ساحة أخرى للحرب الاسرائيلية على الفلسطينيين، افاد شهود ان الجيش دمر مركز خليل السكاكيني الثقافي في رام الله الذي يضم قاعة عرض للاعمال الفنية، اضافة الى مكتب الشاعر محمود درويش، وهو ايضاً مكان التقاء المثقفين الذين ينظمون فيه ندوات ومؤتمرات.